النظام السياسي في جمهورية الهند

المؤسسة العسكرية الهندية :

تعد القدرة العسكرية من أكثر العوامل المؤثرة والحاسمة في قوة الدولة، كونها تمثل هيبة الدولة ، وطالما إنَّ الحرب هي الملجأ الأخير للصراعات بين الدول، فالقوة العسكرية مسألة حيوية للحفاظ على كيان الدولة ودفع المخاطر عنها، ويمكن عدها الوسيلة الأولى، تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى، وإنَّ دولة كالهند وفي بيئة مشابهة لبيئتها فإن من الأمور الحتمية عليها بناء مؤسسة عسكرية قوية مسلحة ومدربة، فهي تمتلك تقنية تكنولوجية متقدمة للكشف عن التهديدات والمخاطر المحدقة في بيئتها الإقليمية والدولية.

أولت الهند منذ استقلالها أهمية كبيرة لتعزيز قوتها العسكرية، لاسيما إنّها دخلت بعد الاستقلال حرباً مع جارتها باكستان ثم مع الصين في العام 1962، وكذلك في الحربين مع باكستان في 1965 و 1971 , الأمر الذي جعل الهند تعد الصين وباكستان مصدر التهديد الأول، والتحدي العسكري الأكبر أمام قوتها وقدرتها العسكرية وانعكاسها على الدولة الهندية ككل، وضرورة ضمان التفوق على باكستان والقدرة على مواجهة الصين، ولاسيما ما للبيئة الإقليمية المشحونة بالتوترات في ظل سعيها لتحقيق التوازن الإقليمي من تأثير على صياغة العقيدة العسكرية الهندية تمتلك الهند من الإمكانات الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية ما مكنها من بناء قدرات عسكرية كبرى وجيش قوي متميز التسليح، اذ تحتل المرتبة الثانية عالمياً كأكبر جيش من حيث العدد، ويعتمد على كافة أنواع الأسلحة التقليدية ، وأحدث الصواريخ أرض أرض-أرض جو.

ويصنف الجيش الهندي إلى قوات برية وقوات بحرية وقوات إسناد جوي وقوات حرس السواحل، والخدمة العسكرية فيها طوعية لكل من بلغ الثامنة عشر من العمر من كلا الجنسين، ومن حيث المكانة العالمية فإن الجيش الهندي يحتل المرتبة الرابعة عالمياً وفقاً لبيانات مؤسسة (جلوبال فاير باور Global Fire Power) المتخصصة في الشؤون العسكرية، بعد جيش كُلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، كما وتحتل المركز السادس كأكبر اسطول بحري، والثامن عالمياً كأكبر قوة جوية، وعلاوة على ذلك فإن فضاء الهند الاستراتيجي يتعدى حدودها ليشمل دول الجوار والمحيط الهندي ووسط آسيا.

وشهد انفاقها العسكري ازدياد مطرد في سعيها لتطوير قدراتها العسكرية، وبلغ حجم الإنفاق العسكري وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (S.I.P.R.I) نحو 66.5 مليار دولار في العام 2018، لتصبح بذلك رابع أكبر منفق عسكري عالمياً بعد الولايات المتحدة 649 مليار دولار والصين 250 مليار دولار السعودية 67.6 مليار دولار، وتأتي فرنسا بالمركز الخامس 63.8 مليار دولار , ونجحت الهند في تطوير قوتها العسكرية سواء عن طريق الاستحواذ والشراء من الخارج أو من خلال عمليات التصنيع المحلي، ولاسيما إنَّ الحكومة الهندية أطلقت في العام 2014 سياسة (صنع في الهند)، وعقدت اتفاقات تعاون دفاعي مع كبار موردي الأسلحة عالمياً وهي فرنسا، روسيا الاتحادية و(إسرائيل) .

التحديات التي تواجه النظام السياسي الهندي

التحديات الداخلية:

بالرغم من الانجازات الاقتصادية التي حققتها الهند منذ مطلع عقد التسعينات، ولاسيما ضمن الإطار الداخلي، إلا أنّها لاتزال بحاجة إلى معالجة العديد من المشاكل الداخلية لكي لا تنعكس هذه التحديات الداخلية سلباً على طموحاتها في تحقيق المكانة الدولية واتجاهات سياستها الخارجية، والتي من اهم تلك العقبات :

اولا: التحديات الاقتصادية : لا يمكن إنكار إنَّ الهند تمتلك واحد من أكبر الاقتصادات العالمية واسرعها نمواً في العالم، إلا أنَ تجربتها الاقتصادية لا تخلو من بعض المشكلات التي قد تلقي بظلالها على العملية التنموية والجهود المبذولة في تحقيقها، حيث تواجه العملية التنموية الهندية في هذا الجانب تحديان رئيسيان يتمثلان في الفقر والتخلف المستشري في البلد بنطاق واسع، وبالرغم من إنهُ لا يمكن إنكار انخفاض نسبة الفقراء إلى أكثر من 10% في المناطق الحضرية والريفية، لكنه لم يشهد تراجعاً حقيقياً إذا ما تم مقارنته في العقود السابقة للإصلاحات، ولكن رغم ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الا ان ارتفاع نسبة الفقر يرتبط على الاقل بثلاثة عوامل تتمثل في: **ضعف استحداث الوظائف، التباين الجغرافي، وعدم المساواة الاجتماعية** .

ثانيا: التحديات السياسية: تعد الهند اليوم دولة عصرية ذات رؤية براغماتية للحداثة منذ استقلالها ، فهي توصف بانها الديمقراطية الأكبر في العالم، وضعت أُسسها حكومة الهند بزعامة أول رئيس وزراء هندي بعد الاستقلال (جواهر لآل نهرو 1947-1964) , الا إنّ من أهمَّ التحديات في هذا السياق تتمثل بالفساد السياسي، اذ يشكل **الفساد المالي والإداري وسوء استخدام السلطة والمحسوبية** أبرز التحديات في النظام السياسي الهندي، وتميز هذا المظهر بوضوح نتيجة لطول مدة بقاء حزب المؤتمر الوطني في السلطة، وغياب الرقابة السياسية الفاعلة، حيث طالت تهم الفساد رؤساء ووزراء سابقين ووزراء في الحكومة المركزية، ولعلَّ من أبرز قضايا الفساد المالي تلك التي اثيرت في العام 1996 وكانت من نتائجها استقالة ستة وزراء من حكومة (تارا سيماراو)، وكذلك استقالة حاكما ولايتي (اوتار براديش، كيرلا) وامتدت لتشمل رئيس الوزراء نفسه لتورطه في فساد مالي.

ثالثا: الديناميكية السكانية : إن الهند الدولة الأكثر شباباً في العالم، إلا أنّ ما يسمى ب(طور العائد السكاني) وهي المرحلة الجديدة التي تساعد عادةً على نمو اقتصاد البلد، قد يشكل خطراً على الهند نظراً لارتفاع عدد الشباب في المجتمع الهندي، إذا إن نصف سكانها دون سن 25 عام، و31% منهم أقل من السادسة عشر، ولم يدخلوا سوق العمل بعد، وإنَّ من بلغوا سن العمل (ذوي الاعمار من 19 – 60) عام يتزايدون بسرعة قياساً بسرعة تزايد بقية السكان استناداً إلى الأرقام المذكورة، وما نريد توضيحه هنا هو إنّ الزيادة السكانية المطردة في الهند توشك على بلوغ سن العمل، وبذلك ستكون الهند بحاجة إلى المزيد من الوظائف للحفاظ على مستوى المعيشة، وإن توفير تلك الوظائف أمر محتوم علي الحكومة الهندية، لاسيما وإن الهند اليوم تعاني من عدم قدرتها على توفير الوظائف لهذه الطبقة من السكان، فضلاً عن توفير الوظائف لملايين جدد، لذلك فإن التحدي هائل إذا لم تستطع إيجاد وظائف لأبنائها ستواجه قنبلة سكانية موقوتة وقد يصبح البلد أكثر فقرا لا اكثر ثراءً , وفي دراسة استشرافية وفقا لبيانات النمو السكاني يرى

علماء الإسكان بأن الهند ستصبح خلال العام 2030 أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان سيكون لديها 230 مليون عامل اكثر من الصين ونحو 500 مليون عامل أكثر من الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي سيضعها أمام منعطف حاسم في ما لو أخفقت في إيجاد وظائف لهم فإنها تخاطر بإغراقهم في متاهة الفقر والإحباط واليأس .

رابعا: الفسيفساء الاجتماعية والتعصب بين الطبقات والاديان : إنَّ فكرة الوحدة والتنوع متلازمات في المجتمع الهندي رسمياً ودستورياً ، وقليل ما يتعارض تمسك الفرد في لغته وديانته مع الانتماء الأكبر للدولة ككل، ومجتمع الهند يعد من الشعوب القانعة، ولكن لا يخلو من ان توجد فيه الاصوليات والمشاحنات أو الحركات الانفصالية، نظراً لذلك الكم الهائل من الأعراف والأديان والثقافات، فضلاً عن الاختلاف الديني مع دول الجوار وظهرت في الهند المستقلة ثلاثة حركات انفصالية كبرى في(جالاند) في الخمسينيات (والبنجاب) في الثمانينيات وفي(كشمير) في التسعينيات، وهي ذات طابع ديني وتغذيها الصراعات الاقليمية، وفي باقي الولايات ثبت اَن من المحبذ أنّ يكون المرء هندياً إلى جانب انتمائه القومي , شهدت عدة ولايات هندية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي احداث عنف هزت المجتمع الهندي، وأدت الى انخفاض مستويات اللحمة الاجتماعية فيه، منها ما حدث لأسباب دينية وعقائدية، ومنها ما غدته الصراعات الاقليمية , ولعلَّ من أبرز هذه الاحداث وأكثرها وضوحاً وتأثيراً على استقرار المجتمع الهندي ولحمته الاجتماعية، وشرخ المنظومة الأمنية في الداخل الهندي يتمثل في الآتي:

1. أحداث مسجد البابري 1992.
2. أحداث جور جرات 2002.
3. أحداث بومباي 2008.
4. الاضطهاد الهندوسي للمسلمين 2014.

الخارطة (4) مناطق تواجد ابرز الحركات الانفصالية في الهند منذ الاستقلال.

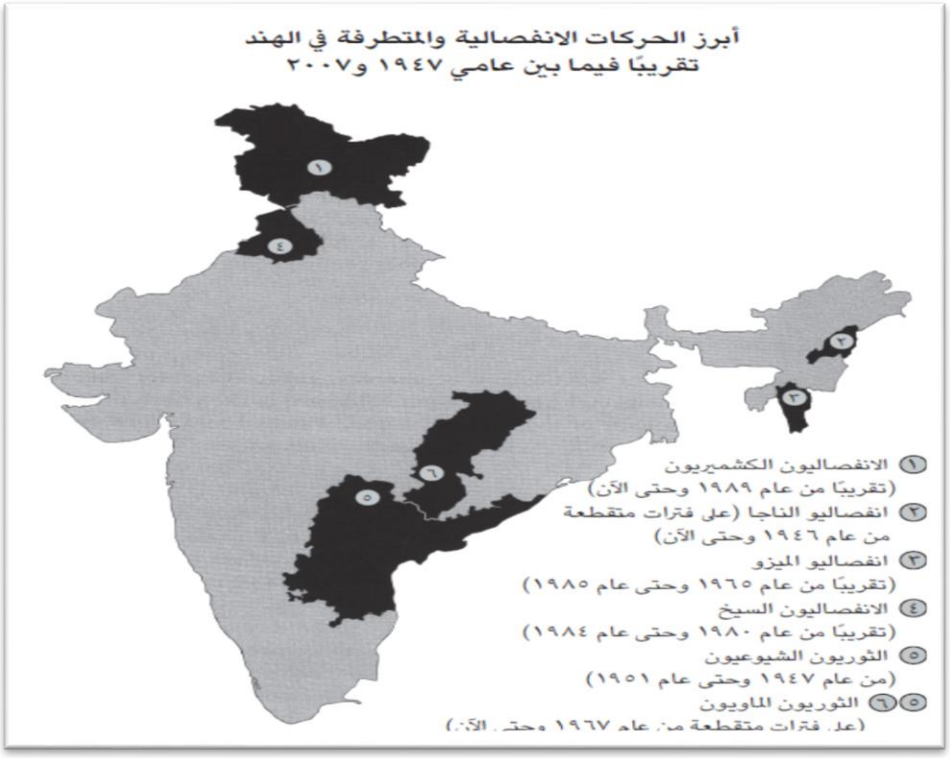

التحديات الخارجية:

تواجه الهند تحديات أمنية نظراً لموقعها الجغرافي ، فهي تقع بين قوى نووية روسيا وباكستان، فضلاً عن الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، الذي كان سبباً في حدوث حربين بين الطرفين (1965- 1971) ويعد الاخطر بالمنطقة ، لكن وهذا لا يعني الاستهانة بالقوة النووية الصينية التي طالما كان التوتر يشوب علاقات الطرفين بسبب قيام الاخيرة بتكثيف وجودها العسكري في (التبت) فضلاً عن النزاعات الحدودية بين الدولتين الذي تسبب بقيام الحرب بينها عام 1962، فالمحيط الجغرافي المضطرب بشكل مزمن يمثل اهم التحديات التي تواجه الهند من الناحية الجيوسياسية، ويضعها امام تهديدات خارجية تحدق بها وتحد من تقدمها، ولاسيما إنها تشق طريقها نحو العالمية .

اولا: **الصراع الهندي الباكستاني** : منذ إعلان استقلال شبه القارة الهندية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1947 من السيطرة البريطانية وانقسامها على أساس ديني إلى دولتين الهند ذات الاغلبية الهندوسية وباكستان ذات الاغلبية المسلمة خلف ذلك التقسيم تنافساً ونزاعاً مستمراً بين الدولتين حول قضايا بعظها ظاهرة للعيان كالقضية الكشميرية التي أصبحت عامل ضغط لكلا الطرفين , ومنذ عقد اتفاقية (شملا) التي نصت على ايقاف الصراع الحدودي بين الهند وباكستان عام 1972 تسيطر الهند على مساحة تبلغ 53665 ميل وتسمى (جامو وكشمير) وتسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على 52358 ميل، وتسمى (ولاية كشمير الحرة او آزاد كشمير)، وهنالك مساحة خاضعة للصين منذ العام 1962، تسمى (آكساي تشين) .

خارطة (5) الموقع الاستراتيجي لإقليم كشمير

إنّ الصراع المتجدد مع باكستان انعكس سلباً على الداخل الهندي لاسيما في ظل التعددية الدينية والعراقية والقومية التي يشهدها المجتمع الهندي، حيث تحدث مناوشات واعمال عنف في الداخل الهندي بين المسلمين والهندوس، كما أسلفنا سابقاً، ولم تكن الشؤون الداخلية هذه بعيدة عما يحدث في التوتر في العلاقات بين البلدين إنما كانت أحد الأسباب المباشرة في زيادة حدة التوتر بدليل ان الجماعات المسلحة التي تبنت بعض التفجيرات في الهند كانت تدعي بأنها تثأر لاضطهاد المسلمين في الهند، الامر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المجتمعي، وما لذلك من مردود سلبي على الجانب الأمني في الداخل الهندي، واشغالها في ترميم الشأن الداخلي وتجميد القضايا الاساسية، لاسيما مشاريع التنمية الاقتصادية.

ثانيا : التحدي الصيني للهند: لا يمكن الوصول إلى تقديرات واقعية لمعادلة توازن القوى في جنوب القارة الاسيوية دون أن تكون الصين في الحسبان، كونها قوة اقتصادية ، عسكرية وسياسية كبرى، ولها مصالح حقيقية واسعة في جنوب وجنوب شرق آسيا، لذلك فأن الصين تشكل تهديداً حقيقياً للتفوق الهندي، فالعلاقة اذن تنافسية وذات مدى طويل، ومهمة وذات تأثير لا يمكن انكاره على مستقبل القارة تحديداً والعالم عموما , كما إنَ الهند تعد من الدول الحليفة التي تربطها علاقة تعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية في كافة الجوانب على عكس الصين.

ولا يقتصر الخلاف الهندي الصيني على الجوانب الإقليمية فقط، فقد عارضت الصين لمدة طويلة حصول الهند على عضوية دائمة في (منظمة شنغهاي للتعاون) والتي تتضح أهميتها بالنسبة للهند من كون المنظمة تعد منبراً يجمع عدد من القوى سريعة الصعود، وذات القوة الاقتصادية الكبيرة، ويرتفع عدد الدول النووية فيها بعد منح كل من الهند وباكستان عضوية دائمة الى أربع دول، ويمتد نطاقها الجغرافي ليحتوي نحو 3 مليار نسمة، ما يعادل نحو 43% من سكان العالم، فضلاً عن هيكل المنظمة الذي يتشكل من أكثر الدول تأثيراً في الساحة الدولية وما قد يشكله كل ذلك من اضافة قوة للدور الهندي إذ تعلل الصين رفضها لانضمام الهند للمنظمة بأن زيادة الأعضاء قد تؤثر على تماسك المنظمة وتؤثر خلافات الاعضاء على عمل المنظمة وهنا

تقصد الهند وباكستان، فضلاً عن المخاوف الصينية من الانضمام الهندي الذي سيشكل وسيلة لعرقلة الصعود المتنامي للنفوذ الصيني داخل المنظمة ، ويمتد التنافس بينهم إلى مجلس الأمن الدولي، حيث تعارض الصين كسب الهند لمقعد دائم فيه في ظل الاصلاحات التي تنادي بها القوى الصاعدة لهيئة الأُمم المتحدة وفي مقدمتها ألمانيا.